العلاقات بين عمان وزنجبار

١٢٧٧-١٣٠٨هـ/ ١٨٦١-١٨٩١م

د. عبد الرحمن بن علي السديس
قسم التاريخ بكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية
فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم

مقدمة:

عانت عمان في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي من مسألة ولاية العرش، ففي حالة وفاة السلطان أو الحاكم فإن الخلافات تنشب بين أبنائه أو أقاربه على خلافته، وينعكس ذلك على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، حيث يترتب على ذلك صراع وقتال، أو اقتسام للسلطة. والواقع أن الصراع على السلطة بين الأبناء والأقارب عصفت بكثير من المنجزات التي تحققت على يد أئمة أو سلاطين أقوياء؛ ومن أبرز أسباب ذلك عدم وجود نظام واضح يحدد ولاية العرش، فقد نجح السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي (١٢٢١-١٢٧٣هـ/ ١٨٠٦-١٨٥٦م) في تأسيس إمبراطورية عربية إفريقية اتخذ من زنجبار عاصمة لها، ولكن سرعان ما تداعت تلك الإمبراطورية بوفاته سنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م، ونشب نزاع بين أبنائه حول من يخلفه في الحكم، ذلك النزاع الذي أفسح المجال للتدخل البريطاني الذي نجح في ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م في فصل زنجبار عن عمان. مما ترتب عليه ازدياد التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، وذلك لتعزيز نفوذه وتقويته، وحماية المصالح البريطانية في المنطقتين الآسيوية والإفريقية.

وتعالج هذه الدراسة العلاقة بين المنطقتين خلال الفترة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م وهو تاريخ تقسيم الإمبراطورية العمانية، وحتى سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م حيث أُبرمت معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين بريطانيا وسلطنة عمان، وهي ضمن المعاهدات المانعة، والتي فقد فيها سلطان عمان الكثير من سلطاته لصالح بريطانيا التي فرضت الحماية على زنجبار قبل ذلك بسنة؛ أي: ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م.

ولا تستهدف هذه الدراسة تناول النزاع الذي نشب بين أبناء الإمام، وما ترتب عليه من تقسيم للسلطنة، حيث تم تناولها من قبل عدد من الباحثين، وإنَّما تستهدف التركيز على طبيعة العلاقات بين عمان وزنجبار بعد التقسيم، وتضمنت تمهيداً للأحداث التي سبقت الفترة الزمنية المذكورة؛ وذلك لتوضيح بعض الجوانب لهذه الدراسة.

ويتصدى هذا البحث إلى دراسة نوع هذه العلاقات وأهدافها، ورصد مواقف بريطانيا من تلك العلاقات، وتعتمد هذه الدراسة بشكل رئيس على الوثائق البريطانية غير المنشورة، وبعض الوثائق العربية من أرشيف زنجبار الذي فتحت أبوابه للباحثين أخيراً، والله أسأل أن يهدينا إلى طريق الصواب.

تمهيد :

تولى السيد سعيد بن سلطان الحكم في عمان سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م في وقت لم يكن لعمان من النفوذ على ساحل شرق إفريقية سوى بعض المقاطعات التابعة لجزيرة زنجبار مثل : بمبا، مافيا، كلوة، وبعد اطمئنانه على تثبيت حكمه في عمان عمد إلى تأكيد السيطرة على المناطق التي سبق ذكرها في ساحل شرق إفريقيا ومحاولة توسيع نطاق هذه السيطرة بحيث تشتمل على مناطق أخرى بما فيها ممباسة والتي كانت تحت سلطة أسرة آل المزروعي[١]، وتمكن السيد سعيد من إخضاعها لحكمه سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م ومن ثم تبع سقوطها خضوع ساحل شرق إفريقية من رأس وارشيخ (war shaikh) على خط عرض ١٧٥ شمالاً إلى رأس دلجارو (cape delgaro) على خط عرض ١٠ جنوباً، وكذلك جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل لنفوذ السيد سعيد بن سلطان[٢].

لذا فقد اتخذ السيد سعيد قراراً جريئاً بنقل عاصمة حكمه من مسقط إلى زنجبار في شرق إفريقية، فأصبحت تحكم من شرق إفريقية؛ مما جعله يحافظ على الاتصال بين المنطقتين، حيث كان يسافر من وإلى زنجبار وعمان، وفي حالة غيابه عن إحدى ممتلكاته فإنه كان يعيّن نائباً له لإدارة شؤون المنطقة خلال غيابه، ويذكر أنه اتخذ هذا القرار قبل سقوط أسرة المزروعي في ممباسة في سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م[٣].

وقد تباينت آراء الباحثين حول دوافع السيد سعيد من نقل عاصمة حكمه إلى زنجبار، فمنهم من يرجعها إلى المزايا الجغرافية والاقتصادية التي تتمتع بها جزيرة زنجبار إذا ما قورنت بمسقط، حيث تعتبر زنجبار مركزاً وسطاً للتجارة وعمليات التبادل التجاري، كما أن ميناءها صالح لرسو السفن وتسهيل عمليات النقل والتبادل التجاري[٤]. ومنهم من يرجعها إلى دوافع سياسية معللين بأن زنجبار بعيدة عن منطقته الآسيوية التي تكثر فيها المشاكل الداخلية والخارجية، وقد حصل في زنجبار على أمن وسلام لم يحصل عليه في مسقط، كما أن موقعها قد يساعده على التحكم سياسياً بالسواحل المجاورة[٥].

وعلى الرغم من أن السيد سعيد نقل عاصمته إلى زنجبار فإنه لم يستقر بها إلا في سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م وذلك بعد أن دعم مركزه ونفوذه في ساحل شرق إفريقية.

لقد بلغت دولة البوسعيد أوج اتساعها، وبخاصة في ساحل شرق إفريقية، وذلك في العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث امتدت من عمان إلى سواحل مكران، وشملت معظم ساحل شرق إفريقية، وشهدت تلك المنطقة نشاطاً اقتصادياً كبيراً وزخماً بشرياً هائلاً وبخاصة الهنود، وأصبحت القوافل التجارية تمتد من الساحل إلى وسط القارة الأفريقية[٦]، ونجحت سياسة السيد سعيد الاقتصادية، حيث تضاعف الدخل عشرات المرات، وتحولت زنجبار إلى أكبر ميناء في الساحل الغربي للمحيط الهندي، كما أنها أصبحت بمثابة المستودع الرئيس للتجارة الآسيوية والأفريقية، وإلى جانب التجارة فقد شجع الزراعة وبخاصة القرنفل[٧].

إن سياسة السيد سعيد الاقتصادية والتجارية ارتكزت على الانفتاح وعدم فرض القيود على التجارة، كما حرص على إشاعة وترويج الفرص التجارية والاستثمارية التي تتمتع بها زنجبار، كما حاول جذب التجار من مختلف الجنسيات؛ لذا فقد كانت هذه السياسة سبباً في أن عُقدت في عهده كثير من الاتفاقيات والمعاهدات التجارية مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبعض الولايات الألمانية وغيرها، كما سمح لبعض هذه الدول في افتتاح قنصليات أو مراكز تجارية لها في زنجبار، ونتيجة لذلك فقد واجه السيد سعيد ضغوطاً سياسية قلصت قوته، وأدت في النهاية إلى تجزئة ممتلكاته.

وقد بدأت هذه الضغوط تظهر بشكل واضح حين وقع مع بريطانيا سلسلة من الاتفاقات، منها على سبيل المثال: اتفاقيتا مكافحة تجارة الرقيق سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م، ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، وكذلك الاتفاقية التجارية في سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م والتي حدَّدت الصادرات والواردات البريطانية بالنسبة للسلطنة[٨]. كما أن

فيها نصاً يسمح للسفن البريطانية بحق التفتيش في المحيط الهندي والخليج العربي، كما ضمنت للرعايا البريطانيين الحرية الكاملة في المتاجرة والإقامة وإدخال بضائعهم في جميع أراضي السلطان الآسيوية والأفريقية، مما فتح أبواب عمان للأجانب، وأساء إلى التجار الوطنيين.

ويعد الهنود بطوائفهم المختلفة في ذلك الوقت رعايا بريطانيين؛ لذا فقد حصلوا على امتيازات تشمل حرية الدخول والاتجار والاستقرار وتملك الأراضي وغيرها من الامتيازات[٩].

ويعتقد بعض الباحثين الأفارقة أن هذه المعاهدة هي بداية الخضوع البوسعيدي للسياسة البريطانية، وهو الخضوع الذي بدأ منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي حينما قامت علاقات غير متكافئة بين عمان وبريطانيا[١٠]. والواقع أن محور العلاقات بين السيد سعيد وبريطانيا كان تجارة الرقيق؛ إذ كانت الوسيلة التي استخدمتها بريطانيا في تطويق السياسة الخارجية للسيد سعيد.

إن ما تم في المعاهدات المذكورة يعد تطوراً خطيراً في العلاقة بين الطرفين؛ حيث التدخل البريطاني في الأحوال الداخلية لعمان بشكل فعلي، وبخاصة في النواحي الاقتصادية بين ممتلكات السيد سعيد، كما بدأ تدهور الحركة التجارية بين عمان وشرق إفريقية.

أمَّا من الناحية السياسية فإن بريطانيا كانت تهدف أيضاً من تلك المعاهدات إلى إيجاد علاقات وطيدة مع السيد سعيد منعاً لحدوث ثغرة تستغلها الدولة المنافسة لها في الوصول إلى علاقات أفضل في عمان. ويذكر كيلي أن التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لعمان وصل حداً يفوق ما كان مرغوباً من قبل البريطانيين أنفسهم[١١].

فصل زنجبار عن عمان :

توفي السيد سعيد في صفر ١٢٧٣هـ/ أكتوبر ١٨٥٦م وهو عائد من مسقط إلى زنجبار، تاركاً أكبر أبنائه ثويني نائباً له في حكم مسقط، وابنه الآخر ماجد نائباً له



في حكم زنجبار، ولكن لم يكن هناك من يخلف السيد سعيد نفسه[١٢].

لم تتضمن وصية السيد سعيد أي إشارة تتعلق بمن سيخلفه مستقبلاً، وكان من نتيجة هذا نشوب الشقاق الحاد بين ولديه ثويني في مسقط وماجد في زنجبار، وكان كل واحد منهما له معارضة من أخوانه الموجودين لديه، فبرغش بن سعيد يعارض ماجد، وتركي بن سعيد يعارض ثويني. وفي ذلك تقول سالمة بنت السيد سعيد: «وقد بدأ وكأن وفاة أبي كانت الإشارة المنتظرة لاندلاع نار الشقاق والخلاف بيننا نحن بناته وأبناؤه، بدل أن تكون عاملاً للوفاق ولمّ الشمل بيننا . . . »[١٣].

لقد تمت مبايعة ماجد بن سعيد حاكماً على زنجبار خلفاً لوالده، ثم بعث سفينة إلى مسقط لنقل خبر الوفاة التي أعلنها ثويني بن سعيد بعد أن قوّى مركزه في البلاد، وحدث ما كان متوقعاً؛ إذ رغب ثويني في توحيد السلطنة تحت حكمه محتجاً بالآتي: أنه أكبر أبناء الإمام، وأنه يحكم الوطن الأم، كما أنه يستمد نفوذه من بيعة القبائل العربية، إضافة إلى أن القسمة - في رأي ثويني - لم تكن عادلة، إذ إن دخل القسم الآسيوي أقل من القسم الإفريقي، فقد بلغ دخل زنجبار (١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م) ٢٠٦ آلاف دولار ماريا تريزا حوالي (٤٣) ألف جنيه استرليني، بينما بلغ دخل مسقط (٢٧) ألف جنيه إسترليني[١٤].

لقد تطور الخلاف بين الأخوين، ولم تجد الوساطات حله، وبلغ درجة من التأزم دفعت ثويني إلى إرسال حملة عسكرية إلى زنجبار سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م ضد أخيه ماجد، ولكن السلطات البريطانية حالت دون وصول هذه الحملة، وأجبرت ثويني على وقفها[١٥].

إن تصرف بريطانيا هذا وتدخلها بهذا الشكل جعل منها الصانع الفعلي للحاكم خاصة بعد إجبارها لثويني بالتراجع عن الحملة وقبول الوساطة البريطانية، وهي بهذا قد كسرت الطريقة العمانية التقليدية في اختيار الحاكم. كما كان للدور البريطاني في إيقاف الحملة، أثره في زيادة نفوذهم في زنجبار.

اتبعت بريطانيا أساليب سياسية استراتيجية في السيطرة على المناطق التي

تريدها وهو أسلوب ميزها عن القوى الاستعمارية الأخرى، وقام هذا الأسلوب على أساس عقد المعاهدات والاتفاقيات مع حكام المنطقة ثم إلزامهم بنصوصها، ولذا نجد أن التدخل البريطاني في عمان لم يكلف بريطانيا شيئاً؛ ذلك أنها استغلت النزاع بين أبناء الإمام، فرمت بثقلها إلى جانب واحد منهم، وهو ماجد[16].

وعلى أثر التطور الذي جرى بين ثويني وأخيه ماجد رأت السلطات البريطانية أن تحسم الخلاف بالوساطة بين الطرفين، يدفعها إلى ذلك تحقيق عدة أهداف، منها:

أولاً: التصدي لمحاولة فرنسا استغلال هذه الأوضاع لمصلحتها، إذ إن تلميح ثويني بالاتجاه إلى الفرنسيين سبب قلقاً لدى الساسة البريطانيين[17].

ثانياً: أن بريطانيا كانت تهدف إلى استغلال هذا النزاع بتقسيم الدولة العمانية؛ وذلك لتتمكن من السيطرة على جزئيها.

ثالثاً: رغبت بريطانيا بهذا التدخل الحفاظ على مصالحها؛ ذلك أنه إذا تحقق السلام في المنطقة فإن الطريق إلى الهند حيث المستعمرة البريطانية سيكون آمناً[18]. وبذلك تتمكن بريطانيا من السيطرة على سلطان مسقط وسلطان زنجبار كلاً على حدة، وتدعم نفوذها بحجة أن ممتلكات ثويني واقعة في منطقة نفوذها، وأن ماجد مدين لها بالفضل عليه في الاحتفاظ بملكه من أطماع المنافسين له.

وعليه فقد تولى هذه المهمة اللورد كانتج (Canning) نائب الملك البريطاني وحاكم عام الهند، وكان أول عمل قام به هو الحصول على تعهدات من كل من ثويني في مسقط وماجد في زنجبار بقبول نتيجة التحكيم الذي يقوم به على ضوء التحقيقات التي ستجريها اللجنة المكونة لهذا الغرض[19]. والتي تكونت من كوجلان (Coglan) المقيم العام البريطاني في عدن رئيساً للجنة، يساعده القسيس بادجر (Badger) الذي كان مهتماً بالشؤون العربية، ومن أعضائها رجبي (Rigby) القنصل البريطاني في زنجبار، وبعد التداول وصلت هذه اللجنة إلى أن المصلحة

العامة لجميع الأطراف المعنية تقتضي التقسيم؛ لأن انفصال زنجبار عن مسقط سيؤدي إلى ازدهار كلا البلدين[٢٠].

وقد قامت اللجنة بإعداد تقرير يقترح التالي:

- أن يُقر ماجد في الاستقلال والسيادة على زنجبار وتوابعها، وألا يكون لمسقط بعد هذا أي رأي في مسألة العرش في زنجبار.
- أن يدفع السيد ماجد لثويني أربعين ألف ريال نمسوي كمقابل عادل عن تخلي السيد ثويني عن حقه في السيادة على زنجبار، وأن يستمر حاكم زنجبار في دفع هذا المبلغ سنوياً إلى حاكم مسقط، وألاّ ينقطعَ دفع المبلغ مع تغيير الحكام في البلدين، إلا إذا حاول حاكم مسقط الإضرار بسيادة زنجبار.
- إذا حاولت مسقط الهجوم على زنجبار، أو امتنعت زنجبار عن أداء المنحة إلى مسقط فعلى الجانب المتضرر أن يرفع شكواه لحكومة الهند البريطانية[٢١].

وعلى ضوء ما تقدم كان القرار التاريخي الذي أعلنه اللورد كاننج في رمضان عام ١٢٧٧هـ/ أبريل ١٨٦١م والذي يقضي بفصل زنجبار وما يتبعها من ممتلكات السيد سعيد عن عمان، جاء ذلك في رسالة بعث بها كاننج إلى السيد ثويني بن سعيد أشار فيها أن المبلغ المذكور لا يعد اعترافاً بتبعية زنجبار لمسقط، ولا ينبغي أن يعد مسألة شخصية فقط بين السيد ثويني والسيد ماجد، وأنه من الآن فصاعداً فإن الميراثين منفصلان[٢٢]. وقد أرسل ثويني رسالة إلى اللورد كاننج يعلن فيها موافقته على قرار التحكيم، ويبدي ثقته فيه[٢٣]. كذلك أرسل حاكم بمباي البريطاني رسالة إلى السيد ماجد يخبره بقرار حاكم عام الهند اللورد كاننج، وذلك في شوال ١٢٧٧هـ/ أبريل ١٨٦١م، وأرسل ماجد تبعاً لذلك رسالة إلى القنصل البريطاني في زنجبار يخبره بالموافقة على قرار التحكيم[٢٤].

إن قرار التقسيم يعد ضربة مجهزة للإمبراطورية العمانية التي أنشأها السيد

سعيد، حيث تحوّلت مسقط بسبب ذلك إلى إمارة صغيرة ذات تأثير ضعيف في السياسة الدولية، فخسرت بذلك مركزها السياسي والتجاري الذي كانت تحتله من قبل، كما أن زنجبار أضحت فريسة للتدخلات الأجنبية وانعكاسات السياسة البريطانية في شرق إفريقية، والواقع أن بريطانيا ظلت متمسكة بهذا التقسيم، وجعلته من دعائم نفوذها، وهي التي أعطته قوة النفاذ.

لقد خلّف قرار التقسيم العديد من الآثار، ذلك أنه شطر دولة قائمة موحدة، فأثر على وحدتها السياسية، وأحدث خراباً ودماراً لبلاد مزدهرة، كما أضعف الروابط بين المنطقتين، وفسح المجال لزيادة النفوذ البريطاني في جزئي السلطنة، وبخاصة القسم الإفريقي، إذ إن ماجد كان يحس بضعفه وبمدى حاجته للاتكاء على بريطانيا في كثير من الأمور[٢٥].

لهذا يمكن القول أن التقسيم جعل المنطقتين تكونان تحت السيطرة البريطانية بعد أن كانت تلك السيطرة تتغلف في عهد السيد سعيد على شكل صداقة، وأصبح التطور الملموس بهذا الخصوص هو سهولة عملية التدخل البريطاني في البلدين، وفي عمان فإن السلاطين حرصوا بعد التقسيم على الحصول على الاعتراف البريطاني عند توليهم؛ ليضمنوا بذلك الحصول على الإعانة المالية من زنجبار، وفي زنجبار فإن غلبة الطابع الإفريقي على السلطنة يعد أثراً من آثار التقسيم، وقد حدث ذلك نتيجة انقطاع الصلة بالوطن الأم[٢٦].

والواقع أن قرار التقسيم هذا قد أوجد منطقتي حكم غير متكافئة، حيث أصبحت هناك منطقة غنية هي زنجبار، ومنطقة ضعيفة هي عمان التي واجهت صعوبات اقتصادية بعد التقسيم، وأصبحت إعانة زنجبار وسيلة ضغط تستعملها بريطانيا وقت الحاجة ضد البلدين.

العلاقة بين البلدين بعد التقسيم :

١ - فترة التوتر :

شكلت الناحية المالية مجمل العلاقة بين عمان وزنجبار بعد التقسيم، فقد كان



المبلغ السنوي الذي حدده قرار التقسيم والمقرر تقديمه من قبل زنجبار لمسقط، والتي كانت تعتمد عليه من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه فارس والدولة السعودية. فبالنسبة لفارس كان يتعين على عمان أن تدفع لها ١٦٠٠٠ جنيه إسترليني قيمة إيجار بندر عباس الذي استأجرته عمان لمدة عشر سنين منذ سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م[٢٧]. وأصبح استمرار العمانيين في بندر عباس مرهوناً باستمرار زنجبار في دفع المبلغ المتفق عليه، وإلاّ فإن فارس سوف تنهي ارتباطها بهذا الموضوع، وستعود ملكية بندر عباس لها.

أمّا بالنسبة للدولة السعودية فإن مسقط محتاجة لهذا المبلغ لدفع مخصص سنوي لهم قدّر بـ ١٢٠٠٠ ريال نمسوي تبعاً لاتفاقية سنة ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م[٢٨]. وقد كانت الأوضاع المالية إبان التقسيم تميل لصالح زنجبار، حيث قدّر دخلها في السنة التي صدر فيها قرار التقسيم كما ذكرنا سابقاً بحوالي(٤٣) ألف جنيه استرليني، في الوقت الذي قدّر دخل مسقط في نفس السنة بحوالي(٢٧) ألف جنيه إسترليني[٢٩]. وظلت زنجبار ملتزمة بدفع المبلغ إلى مسقط حتى سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م عندما قتل السيد ثويني بن سعيد على يد ابنه سالم بن ثويني الذي تسلل إلى مخدعه في الظلام، وأطلق عليه النار من مسدسه حتى مات[٣٠]. والواقع أن الصراع بين الأبناء والآباء والأخوان سمة ميزت التاريخ العماني.

بعد تولي سالم بن ثويني الحكم أعلن ماجد بن سعيد سلطان زنجبار بأنه لن يدفع إلى سالم المعونة المقررة بموجب قرار التقسيم، وعلل ذلك بأن الاتفاقية مسألة شخصية بينه وبين السيد ثويني، وإنه لن يقوم بدفعها لرجل مغتصب، وقد رفضت حكومة الهند ذلك؛ لأنها قد اعترفت بسالم سلطاناً على عمان، وقالت بأن قرار التحكيم كان واضحاً بهذا الصدد، وتعهدت هي بأن تتولى أخذ الإعانة من سلطان زنجبار وتقديمها لسلطان مسقط[٣١]. ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف بأخذ الإعانة من سلطان زنجبار وتسليمها لسلطان مسقط تجنب العلاقة المباشرة بين السلطانين من جهة، ومن جهة أخرى فإن دفع المعونة لسالم بن ثويني يحول بينه وبين التوجه

لطلب المعونة من الفرنسيين أو تقوية علاقاته بالسعوديين، مما يؤثر على المصالح البريطانية في المنطقة.

لقد أخذ السيد ماجد سلطان زنجبار موقفاً متشدداً من ابن أخيه السيد سالم بن ثويني سلطان عمان، وذلك عندما رفض الإقرار لسالم بأية أملاك لأبيه ثويني في زنجبار، جاء ذلك في رسالة من السيد ماجد إلى القنصل البريطاني في زنجبار يوضح له أسباب الرفض، حيث ذكر أن سالم قتل والده، وأنه أي السيد ماجد صادر أموال ثويني بعد ذلك في زنجبار مقابل أمواله التي صادرها السيد ثويني في عمان، وطلب منه أن يبلغ السيد سالم بذلك[٣٢].

وفي رسالة مؤرخة في ١٤/ ١٢/ ١٢٨٣هـ الموافق ٢٨/ ٤/ ١٨٦٧م أبلغ السيد ماجد القنصل البريطاني في زنجبار تفاصيل الخلاف المالي بينه وبين أخيه السيد ثويني وابنه سالم الذي حل محله، والذي يتعلق بإرث السيد سعيد في عمان، وأموال السيد ثويني في زنجبار والسيد ماجد في عمان، وموضحاً أن السيد سالم بن ثويني لا يستحق أن يرث والده؛ لأنه قاتل له حسب ما تنص به الشريعة الإسلامية، وختم رسالته قائلاً:

«فانظر إلى كثرة ما نهبوا لنا في عمان وقلَّة أموال الأخ ثويني في زنجبار، لكن رضينا بالقليل، كل ذلك ولم نستطع أن نحاكم قاتل أبيه»[٣٣].

لقد ازدادت العلاقات بين ماجد بن سعيد وابن أخيه سالم بن ثويني بن سعيد توتراً، وحاول كل منهما توجيه هذا التوتر لمصلحته، وبخاصة الحصول على بعض التنازلات من البريطانيين، ففي زنجبار حاول السيد ماجد بطريقة غير مباشرة مساومة بريطانيا فيما يتعلق ببعض القيود التي فرضتها على تجارة الرقيق، أو السماح له بالتوجه إلى عمان لمعاقبة سالم بن ثويني على قتله لأبيه، أو إيقاف دفع المعونة إلى عمان، جاء ذلك في رسالته إلى حاكم عام الهند، والتي ذكر فيها أن الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا والسيد سعيد في ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، تمنع سفن زنجبار من حمل الرقيق، وتجيز للسفن البريطانية ملاحقة وتفتيش السفن التي لا تحمل

تصريحا بحمل الرقيق، والقبض عليها وإحضارها إلى زنجبار، وتنص الاتفاقية أيضاً أن على حكومة زنجبار أن تعين سفناً معلومة وكافية لنقل الرقيق، ويذكر ماجد في رسالته أنه ما دام الأمر كذلك فعلى السفن البريطانية أن تكف عن ملاحقة السفن العربية، وذكر أيضاً أنه عرض الأمر على مستشاريه الذين أفادوا أن في ذلك ضرراً عليهم، وأوضح أنه مستعد لتحمل هذا الضرر مقابل ألاّ تمنعه بريطانيا من معاقبة قاتل أبيه - والمقصود به السيد سالم بن ثويني -، وإن كان هذا الأمر لا يتفق مع سياسة بريطانية فعليها ألاّ تجبره على دفع المعونة المالية[٣٤].

ويتضح من ذلك أن ماجد بن سعيد يريد الضغط على بريطانيا للتحلل من القيود التي كُبِّل بها بموجب المعاهدات السابقة، وبالرغم من أن بريطانيا لن تسمح له بالسير إلى عمان لمعاقبة سالم بن ثويني - ومن المشكوك فيه أنه يملك القدرة على ذلك -، إلا أنه على ما يبدو يريد أن تقبل بريطانيا عرضه بالتخلص من الالتزام بدفع المعونة إلى عمان.

ردت حكومة الهند على هذا الطلب بالرفض، وألمحت إلى قرار التحكيم، وأوضحت للسيد ماجد بأن حكم سالم بن ثويني لعمان أصبح واقعاً، عليه أن يقبل به، وأن بريطانيا قد اعترفت به حاكماً لعمان.

الجدير بالذكر أن بريطانيا قد جمدت علاقاتها مع سالم بن ثويني حوالي ستة شهور، أي: منذ مقتل ثويني بن سعيد في رمضان ١٢٨٢هـ الموافق فبراير ١٨٦٦م، وحتى أصدرت حكومة الهند أوامرها للمقيم البريطاني في الخليج أن يعترف بسالم ابن ثويني سلطاناً على عمان، والذي قدم هذا الاعتراف في جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/ سبتمبر ١٨٦٦م[٣٥]. والواقع أن هذا الاعتراف منحه عددا من المزايا لمواجهة أعدائه، كما منح بريطانيا مزيداً من النفوذ على حساب شعب عمان وأرضه.

وفي الوقت نفسه الذي كان فيه ماجد بن سعيد يضغط على بريطانيا عانى سالم ابن ثويني في عمان عدة مشاكل من عمه تركي بن سعيد[٣٦]، الذي ادعى أحقيته في

حكم عمان، وقد كسب عددا لا بأس به من المؤيدين في أوساط القبائل العمانية، حيث سيطر على بعض قلاع مسقط ثم جلا عنها، ثم هجم على ميناء صحار، ولكنه فشل، وهرب إلى الداخل، ثم جمع العديد من الأتباع، وهجم في ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/ أغسطس ١٨٦٧م على مدينة مطرح، وسيطر عليها، وسبب إزعاجاً كبير لسالم بن ثويني في مسقط[٣٧]. وتدخلت بريطانيا في هذا النزاع، وأجبرت السيد تركي على قبول اتفاق مع ابن أخيه سالم بن ثويني يقضي بمغادرة تركي بن سعيد عمان مع أسرته والإقامة في بمباي بالهند، كما تقرر في الاتفاق أن يأخذ تركي راتباً شهرياً من ابن أخيه، وقدره ٦٠٠ ريال نمسوي يدفع من إعانة زنجبار[٣٨]. وبهذا أجبرت بريطانيا تركي بن سعيد على التخلي عن معارضته لسالم ابن ثويني.

لقد كان الموقف البريطاني إلى جانب سالم بن ثويني صريحاً، وقد ذهبت معه إلى أبعد من ذلك عندما قامت بإعطائه مبلغاً يعادل معونة زنجبار من خزانتها، وذلك عندما كلف الوكيل السياسي البريطاني بمسقط سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م من قبل حكومة الهند بأن يدفع للسيد سالم هذا المبلغ[٣٩]، كما كلفت حكومة الهند أيضاً قنصلها في زنجبار بالحصول على وعد من السيد ماجد بعدم دعم المعارضة في عمان ضد سالم بن ثويني، وإبلاغه بأن بريطانيا دفعت للسيد سالم بن ثويني المبلغ الذي نص عليه قرار التقسيم، وأنه سيتم تعويض ذلك من خزانة زنجبار[٤٠].

وعندما أبلغ القنصل البريطاني في زنجبار السيد ماجد بن سعيد بذلك أفاد بأنه لن يعترف بتسليم المبلغ لسالم، ولن يقدم على دفع المبلغ إلا إذا أجبرته بريطانيا على ذلك، وإذا حدث ذلك فإنه يعده ظلماً وقع عليه؛ لأنه تصرف على غير رغبته، جاء ذلك في رسالته إلى القنصل البريطاني في زنجبار المؤرخة في ٣٠/ ٧/ ١٢٨٤هـ الموافق ٢٦/ ١١/ ١٨٦٧م[٤١].

وفي رسالة أخرى أصر السيد ماجد على موقفه من دفع المعونة، مفيداً أن ما قام به سالم من قتل لأبيه جعله لا يصلح شرعاً لحكم أو وراثة مال، وأنه يأمل ألاّ

تجبره بريطانيا على أمر لا تقره المبادئ الإسلامية أو الأخلاق العربية، كما أفاد أيضاً بأنه استقبل وفداً من أعيان عمان يطلبون منه أن يقوم عليهم[٤٢].

مما تقدم يظهر مدى الجهد الذي يبذله السيد ماجد للتنصل من الالتزام المالي الذي نص عليه قرار التقسيم، والذي يشكل عبئاً على خزانة زنجبار، وفي الوقت نفسه فإن سالم بن سعيد لم يتأثر من رفض السيد ماجد دفع المعونة ما دامت بريطانيا التزمت بدفعها إليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد استطاعت بريطانيا أن تظفر بوضع سياسي مميّز في عمان مقابل موقفها المؤيد لمطالب السيد سالم، كما أنها حرصت على الاعتراف بسالم حاكماً على عمان تأكيداً لانفصال زنجبار، ولئلا يخلو عرش مسقط، فيطالب به سلطان زنجبار.

إن موقف كل من ماجد بن سعيد وسالم بن ثويني المتشدد تجاه الآخر قد أدى إلى تباعد الإقليمين عن بعضهما، وعمق الانفصال، وفتح الباب على مصراعيه للبريطانيين لزيادة نفوذهم على حساب ضعف كل من السلطانين، وبرهاناً على ذلك، فقد أصدر ماجد بن سعيد منشوراً عاماً يمنع فيه وصول أية سفينة من عمان إلى ساحل شرق إفريقية، وهدد بأن أية سفينة تخالف ذلك فإن مصيرها الحرق والتدمير[٤٣]. وزيادة على ذلك فقد قام السيد ماجد بمصادرة جميع الأموال التي تخص التجار العمانيين الذين يتنقلون بين عمان وساحل شرق إفريقية، والتي خلصت لهم عن طريق الإرث أو الشراء، الأمر الذي جعل سالم بن ثويني يحتج على ذلك الإجراء، ويرسل مندوب من قبله هو ثويني بن محمد ومعه رسالة إلى القنصل البريطاني في زنجبار يطلب منه التدخل في حل هذا الموضوع مع السيد ماجد، وإعادة تلك الأموال والبيوت والمزارع إلى أصحابها[٤٤].

لقد أوضحت بريطانيا بحزم للسيد ماجد بن سعيد أن قرار التقسيم كان واضحاً بأن المعونة ليست شخصية بين ماجد وثويني، وأنه يتعين عليه الالتزام بذلك، كما أن عليه أن يدرك أن سالم بن ثويني أصبح الحاكم الفعلي لعمان؛ ولذا فعلى ماجد أن ينفذ ارتباطه، وهكذا لم يكن في وسع السيد ماجد إلا أن يسير وفق هذه

السياسة، وبدأ يدفع الإعانة منذ ربيع سنة ١٢٨٥هـ/ منتصف ١٨٦٨م[٤٥].

مما تقدم يتضح جلياً الدور البريطاني بين سلطاني عمان وزنجبار، حيث أصبحت بريطانيا الوسيط الدائم بين الطرفين، وأصبحت منحة زنجبار تسلّم بواسطتها حتى لا يضطر السيد سالم إلى التعامل مع عمه السيد ماجد مباشرة، وسعت إلى إضعاف العلاقة بين المنطقتين، وقطع العلاقة البحرية بينهما؛ لكي تفرض سيطرتها على كلا البلدين، كما أن توليها التصرف في منحة زنجبار جعل سلطان عمان أكثر اعتماداً عليها.

لم يدفع السيد ماجد المعونة إلى سالم بن ثويني سوى سنة واحدة، حيث حدثت تطورات سياسية في عمان عندما ثارت القبائل الهنّاوية بقيادة عزان بن قيس[٤٦] حاكم منطقة الرستاق من قبل السيد سالم الذي زحف بقواته، وسيطر على ميناء بركا، وهناك اجتمع مع علماء الدين الإباضية وزعماء بعض القبائل، وتم حشد القوات هناك، حيث زحفت إلى مطرح - إحدى ضواحي مسقط -، وحاول السيد سالم وقف زحفهم، وذلك بإرسال مندوب للتفاوض معهم على الصلح، ووعدهم بتحقيق مطالبهم، ولكنهم رفضوا أي عرض من جانب السلطان، وسيطروا على مطرح استعداداً للهجوم على مسقط[٤٧]. ثم زحفت جنود الثوار، ودخلت مسقط في ١٤ جمادى الثانية ١٢٨٥هـ/ أكتوبر ١٨٦٨م دون مقاومة تذكر، وتمكن السيد سالم بن ثويني من الهرب من القصر، والتجأ إلى القلعة الغربية مخلفاً وراءه كل شيء للثوار الذين حاصروا القلعة، ووصل المقيم البريطاني في الخليج الرائد بيلي إلى مسقط، وحاول إقناع الثوار بعقد هدنة بين الطرفين، لكنهم رفضوا، واستمروا في حصار القلعة، وقرر بيلي مساندة سالم، وأخذت السفن الحربيّة البريطانية تطلق النار على الثوار، ولكن السلطات البريطانية في الهند أمرت بيلي بأن يمتنع عن استخدام القوة في تأييد سالم[٤٨]؛ ولذا فَقَدَ سالم أمله حين علم أن بريطانيا لن تتدخل لمساندته، فصالح عزان بن قيس، ووافق على التنازل عن الحكم، وغادر مسقط، ورفع عزان أعلامه البيضاء على قلاع المدينة بعد أن خرج

سالم منها في أواخر جمادى الآخرة ١٢٨٥هـ/ أكتوبر ١٨٦٨م[٤٩].

والواقع أن ضآلة شعبية السيد سالم والتي تعزى إلى قتله لأبيه، إضافة إلى تخلي بريطانيا عنه بعد دخول الثوار مسقط، واعتماده على القبائل الغافرية ومحالفة السعوديين في بعض الأحيان قد عجلت في سقوط حكمه الذي لم يستمر طويلاً، يضاف إلى ذلك وقوع سلطة الثوار في أيدي متماسكة طغى عليها الطابع الإباضي الذي جعل القبائل الهناوية تمنحهم التأييد المطلق.

إن نقص الموارد المالية كانت من أهم المشكلات التي واجهت حكومة عزان بن قيس، وعدم الاعتراف بهذه الحكومة من قبل بريطانيا حرمها من معونة زنجبار التي لم تحصل عليها أبداً؛ وذلك عندما أعلن ماجد بن سعيد - سلطان زنجبار - رفضه دفع تلك المعونة، ووافقت حكومة بريطانيا مؤقتاً على ذلك للضغط على عزان بن قيس وإضعافه، وبخاصة أن المعونة كانت تمثل المورد الأساسي لأي حكومة تقوم في عمان من جهة، ومن جهة أخرى أرادت بريطانيا الضغط على سلطان زنجبار فيما يتعلق بتجارة الرقيق مقابل عدم دفع المعونة[٥٠]، ودارت مناقشات بين الحكومة البريطانية التي رحبت بإيقاف المعونة وحكومة الهند التي رفضت طلب سلطان زنجبار وضرورة الالتزام بقرار التقسيم، وهو قرار دائم، وليس مؤقتاً، وهو عقد فرضته بريطانيا على حاكمي عمان وزنجبار، وإن أي حاكم جديد على عمان مهما كان لا يحرمه هذا الحق، كما أن المعونة في حد ذاتها عمل سياسي، وليست تسوية لنزاع بين حاكمي عمان وزنجبار؛ ولذلك فهي يجب ألاّ تتوقف، وإلا فلعمان الحق في المطالبة بحقوقها في زنجبار، وكانت حكومة الهند ترى بأنه يتعين عليها أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع عمان حفاظاً على السلام في البحر[٥١]، وبالرغم من الموقف الإيجابي لحكومة الهند تجاه السلطة الجديدة في عمان على الأقل فيما يتعلق بمعونة زنجبار، إلا أن ساسة الحكومة البريطانية كان لهم رأي مختلف، وبخاصة فيما يتعلق بالاعتراف بحكومة عزان بن قيس، حيث رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بها.

وقفت الحكومة البريطانية في وجه طموحات الإمام عزان في عمان، ونظراً لهيمنتها على المنطقة في ذلك الوقت؛ فقد فرضت حصاراً سياسياً على حكومته التي دخلت في مشكلات مالية بسبب انقطاع معونة زنجبار التي كان يمكن أن تحل بعض تلك المشكلات، إضافة إلى ذلك فَقَدَ الإمام الدخل الذي كان يأتي من ميناء بندر عباس؛ إذ قام شاة فارس حين لم يستطع الإمام عزان بن قيس دفع الأجرة بإنهاء عقد تأجير بندر عباس وتوابعها بما في ذلك جزيرتي قشم وهرمز، واستطاع الشاة أن يفعل ذلك دون معارضة من البريطانيين، ولم يستطع الإمام أن يقوم بحملة تجاه تلك المناطق لوجود النظام التهادني الذي فرضته حكومة الهند البريطانية، والذي يحظر على كل السفن الحربية أن تتحرك في البحر[٥٢].

لهذه الأسباب وغيرها[٥٣] تدهورت الإمامة في عمان، ومهدت السبيل للسيد تركي بن سعيد الذي رأت السلطات البريطانية أن الوقت قد حان لرفع القيود عن تحركاته، وأعطته الضوء الأخضر لاسترداد الحكم في عمان وظهوره على مسرح الأحداث، وهذا مما عجل بهزيمة عزان بن قيس وقتله، وبموته انهارت الإمامة في عمان، وذلك في ذي القعدة سنة ١٢٨٧هـ/ يناير ١٨٧١م، وتم للسيد تركي السيطرة على الحكم في البلاد[٥٤].

٢ - فترة الهدوء :

لقد واكب الفترة التي حكم فيها السيد تركي بن سعيد في عمان فترة حكم أخيه السيد برغش بن سعيد في زنجبار (١٢٨٧-١٣٠٥هـ/ ١٨٧٠ - ١٨٨٨م) الذي خلف أخاه السيد ماجد بعد وفاته، حيث أخذت زنجبار تدفع المعونة إلى عمان بعد تولي السيد تركي مباشرة، واستمرت في دفعها حتى وقّعت مع بريطانيا معاهدة من أجل الإبطال الكلي لتجارة الرقيق في ممتلكات سلطان زنجبار، وذلك سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م؛ كما عقدت بريطانيا معاهدة مماثلة في نفس العام مع السيد تركي بن سعيد سلطان عمان[٥٥]. لقد كانت هذه المعاهدة الأكثر تأثيراً في سلسلة المعاهدات السابقة، فقد أضعفت موقف كل من سلطان عمان وسلطان زنجبار أمام

شعبيهما، وبلغ النفوذ البريطاني في البلدين حداً لا يمكن التخلص منه بسهولة، وأصبح كل من السلطانين يفتقران للتأييد الشعبي.

منذ توقيع تلك المعاهدتين بين بريطانيا وكل من سلطان عمان وزنجبار تعهدت حكومة بريطانيا ثم حكومة الهند بدفع إعانة زنجبار للسيد تركي؛ ذلك لأن خزينة زنجبار تاثرت مالياً من جراء تلك المعاهدة، ويبدو أن تكفل بريطانيا بدفعها يعد مكافأة للسيد برغش على موافقته التوقيع على المعاهدة المذكورة، ومهما يكن من أمر فقد أخذت تدفعها دون انقطاع، وكانت في بعض الأحيان تدفعها قبل حلول موعدها، وقد طلب السيد تركي من بريطانيا أن تقسط المعونة على أربعة أقساط بدلاً من قسطين سنوياً، ووافقت حكومة الهند على ذلك، ثم أصبحت تدفع شهرياً منذ سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م[٥٦]. والواقع أن التزام بريطانيا بدفع المعونة للسيد تركي كان تشجيعاً له على التوقيع على معاهدة منع تجارة الرقيق، ويذكر أن حكومة الهند أبلغته أنها ستستمر في الدفع طالما استمر هو في الوفاء بالتزاماته بشأن تجارة الرقيق[٥٧]. والواقع أن معاهدة سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م قد فتحت طريقاً ملائماً لاختراق التأثير والنفوذ البريطاني في شرق إفريقية تحت ستار الإدعاءات الإنسانية، فقد بلغ النفوذ البريطاني ذروته في زنجبار، فمن آثار هذه المعاهدة النقص الحاد في الأيدي العاملة وبخاصة في المجال الزراعي والصناعات اليدوية؛ مما أفسح المجال لرعايا الحكومة البريطانية وبخاصة الهنود للعمل في المجالات المختلفة، وفتح الباب على مصراعيه للبضائع البريطانية، وكان تأثيرها على التجارة وحركة السفن التجارية بالغاً، ومن آثارها السياسية أنها تمت على حساب سيادة البلاد واستقلالها، فقد أصبحت السفن البريطانية تراقب سواحل عمان وزنجبار والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية، وتقوم بتفتيش جميع السفن العربية بحجة البحث عن الرقيق، الأمر الذي أدى إلى عزل المنطقتين عن بعضهما البعض نتيجة لتوقف حركة السفن.

والواقع أن المرء يعجب: هل خفيت أهداف السياسة البريطانية في ذلك الوقت

عن أذهان المسؤولين والحكام في البلدين أم أن حرصهم على حماية أنفسهم غلب على مصلحة بلدانهم وشعوبهم؟[٥٨].

الجدير بالذكر أن حكومة الهند استمرت في دفع المبلغ حتى سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م عندما أصبح ذلك من اختصاص وزارة الخارجية البريطانية التي استمرت في دفعة حتى سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م[٥٩]، والسؤال المطروح هو هل كانت حكومة الهند أو الحكومة البريطانية تدفع هذا المبلغ من ميزانيتها؟ والجواب هو أن بريطانيا سيطرت على زنجبار وورثت التزاماتها المالية حيال السلطنة مثل دفع هذا المبلغ، فهي تفعل ذلك أو يجب أن تفعله بموارد زنجبار، وليس من ميزانية حكومة الهند أو الحكومة البريطانية، وبعد انتهاء الالتزامات المالية بين البلدين، وتكفل بريطانيا بدفع المعونة أصبحت العلاقة بين الأخوين تركي بن سعيد وبرغش بن سعيد ودّية، وأصبح التواصل قائماً في كل مناسبة.

لقد بلغت العلاقة بين الأخوين حداً جعلهما يفكران في تحقيق حلم أبناء عمان، وذلك بإعادة توحيد البلدين، فقد اقترح السيد تركي أن يتنازل عن حكم عمان للسيد برغش، جاء ذلك في رسالة بعثها سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، أبدى فيها استعداده التنازل عن الحكم، وسرت إشاعات تفيد أن الأخوين سيجتمعان لمناقشة هذا الموضوع[٦٠]. انزعج المسؤولين البريطانيين من تلك الأنباء، ففي زنجبار بعث القنصل رسالة إلى المسؤولين في حكومة الهند يخبرهم فيها أن تركي بن سعيد بصدد التنازل عن الحكم لأخيه السيد برغش، وأنه بصدد مغادرة البلاد متوجهاً إلى زنجبار، كما طلب القنصل توجيهات المسؤولين عن ماذا سيفعل لو حدث أن زار تركي زنجبار أو عزم برغش على زيارة مسقط[٦١].

وعلى الفور طلبت حكومة الهند من مقيمها في الخليج التأكد من صحة تلك الأنباء الذي افاد أنه اتصل بالوكيل السياسي في مسقط، وأكد أنه تم فعلاً اتصال ومفاوضات بين السيد تركي والسيد برغش، وأن هذا الأمر أصبح معروفاً في الشارع العماني. وفي جمادى الأولى ١٢٩٧هـ/ أبريل ١٨٨١م أرسل المقيم

البريطاني في الخليج رسالة إلى أمين الحكومة الهندية يطلعه فيها على تلك الأنباء وأخرى تفيد ببدء المفاوضات بين تركي وبرغش، وأرفق برسالته تقريراً من الوكيل السياسي في مسقط عن ردود الفعل في عمان بعد سماع تلك الأنباء، كما جاء في التقرير أن السيد تركي يعاني من بعض الأمراض، وحرصاً على المصالح البريطانية فقد حث التقرير حكومة الهند بتهيئة خليفة له في حالة حدوث وفاة مفاجئة[٦٢].

وقد أمرت حكومة الهند وكيلها السياسي في مسقط ألا يتدخل في نزاعات الأسرة الحاكمة حول مسألة خلافة السيد تركي إذا لم يرد اسم السيد برغش، وعليه أن يتدخل في حالة واحدة فقط، وهي منع اتحاد عمان وزنجبار[٦٣].

ويبدو أن السلطات البريطانية التي قطعت أوصال السلطنة لن تفسح المجال لاتحادها مرة أخرى ولو كان مجرد تفكير؛ ولذا فقد أبلغت حكومة الهند قنصلها في زنجبار بأن عليه أن يحول دون قيام السيد برغش بزيارة إلى عمان في الوقت الحالي، وإذا حدث أن أعاد برغش الحديث عن إعادة توحيد زنجبار وعمان فعليه أن يقول له: إن بريطانيا لا تفكر في هذا الموضوع في الوقت الحاضر[٦٤].

ومن هذا تتضح استماتة بريطانيا في الحيلولة دون عودة الإقليمين إلى سابق عهدهما، وفي تقديري أن سلاطين عمان وزنجبار في ذلك الوقت قد بلغا درجة من الضعف لا تمكنهما من القيام بعمل ما تجاه السياسة البريطانية.

على الرغم من الانزعاج البريطاني من عودة الاتصالات بين عمان وزنجبار فإن العلاقة بين السلطانين اتسمت بالود، ففي سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨١م قام السيد برغش بإهداء أخيه السيد تركي سفينة «دار السلام» مع بعض الهدايا الأخرى[٦٥]. وكتب السيد تركي إلى أخيه السيد برغش في محرم ١٢٩٩هـ/ نوفمبر ١٨٨٣م خطاباً يطلعه فيه على الصعوبات السياسية والمالية التي يعاني منها في عمان، وطلب منه دعماً مالياً لحل تلك المشاكل[٦٦].

وقد قام السيد برغش بإهداء السفينة «سلطانة» لأخيه السيد تركي، وتوج تلك الهدايا بزيارة قام بها إلى مسقط في جمادى الثانية ١٣٠٥هـ/ مارس ١٨٨٨م،

متجاهلاً الاحتجاج البريطاني، وقد استقبله السيد تركي استقبالاً حافلاً، وقدم السيد برغش لأخيه هدية مقدارها خمسون ألف روبية، كما أعطى كل ابن من أبنائه عشرين ألف روبية، ويذكر أنه اعتاد أن يرسل للسيد تركي هدية سنوية تقدر بخمسة آلاف دولار[٦٧].

عاد السيد برغش إلى زنجبار، وتوفي بعد عودته بمدة قصيرة، وحزن عليه أخيه السيد تركي، وخلفه في الحكم أخوه السيد خليفة بن سعيد (١٣٠٥-١٣٠٧هـ/ ١٨٨٨-١٨٩٠م) الذي أرسل رسالة إلى السيد تركي يخبره فيها بوفاة السيد برغش، ويؤكد على ضرورة استمرار علاقة الصداقة والود بين البلدين كما كان في عهد السيد برغش، كما أن صحة السيد تركي بعد ذلك أخذت بالتدهور، حتى وافاه الأجل في رمضان ١٣٠٥هـ/ يونيو ١٨٨٨م[٦٨]. وخلفه على حكم عمان ابنه السيد فيصل بن تركي (١٣٠٥-١٣٣١هـ/ ١٨٨٨ - ١٩١٣م) الذي أراد أن ينمي العلاقات بين عمان وزنجبار، فأرسل في ربيع الأول سنة ١٣٠٦هـ/ نوفمبر ١٨٨٨م رسالة إلى عمه خليفة بن سعيد - سلطان زنجبار - هدية مع أحد رجاله تعبيراً عن علاقات الود والصداقة، وفي جمادى الثانية من السنة نفسها فبراير ١٨٨٩م أرسل السيد خليفة بن سعيد سفينته إلى مسقط محملة بالهدايا للسيد فيصل بن تركي رداً على هدية فيصل إليه[٦٩]. والواقع أن العلاقات بين البلدين أو المنطقتين ظلت داخل إطار العلاقات الودية وتبادل الهدايا، أمَّا فكرة إعادة توحيد البلدين مرة ثانية فقد ظلت في أذهان الشعبين فقط، وليس بوسع حاكم زنجبار أو عمان أن يطورا علاقاتهما خارج حدود الإطار المذكور، فقد تم تكبيلهما بالمعاهدات السياسية والأعباء المالية من قبل بريطانيا، بحيث أصبحت السلطة في البلدين مربوطة بعجلة السياسة البريطانية المهيمنة على المنطقتين.

في ذي القعدة ١٣٠٧هـ/ يوليو ١٨٩٠م تم التوقيع على معاهدة زنجبار - هليجولاند (Heligoland)، التي أعادت تقسيم إفريقية الشرقية بين ألمانيا وبريطانيا، حيث أصبحت ممتلكات سلطان زنجبار ضمن منطقة النفوذ البريطانية،

واعترفت الحكومة الألمانية بالحماية البريطانية على زنجبار[٧٠]، وكانت بريطانيا قد حصلت من السلطان علي بن سعيد (١٣٠٧-١٣١١هـ/ ١٨٩٠-١٨٩٣م) سلطان زنجبار الذي خلف أخاه خليفة على اعتراف بالحماية بمجرد أن طلبت منه ذلك في شوال ١٣٠٧هـ/ يونية ١٨٩٠م، ولكنها انتظرت، ولم تعلن ذلك إلا بعد أن عقدت اتفاقية التقسيم مع ألمانيا[٧١]. ويعد إعلان الحماية على زنجبار دليلاً على أن الحكومة البريطانية لم تعد تكتفي بسياسة الشركات والوكلاء السياسيين لحماية مصالحها في المنطقة، وبخاصة بعد تزايد الأطماع الدولية، فألمانيا قاسمت بريطانيا النفوذ، وبلجيكا كان لها منطقة حماية في الكنغو وسط القارة، وإيطاليا كان لها نفوذ في الصومال شمال منطقة النفوذ البريطاني.

وبهذا فقد تضاءلت مساحة الدولة التي أنشأها السيد سعيد بن سلطان لتضم فقط جزيرتي زنجبار وبمبا، كما فقدت من جراء ذلك الهيبة التي كان يتمتع بها السلاطين السابقون في المنطقة، وأصبح السلطان رمزاً للدولة فقط، أمَّا خيوط السلطة الحقيقية فهي في يد المقيم البريطاني، كما سيطر الموظفون البريطانيون على الإدارات والمصالح الحكومية المختلفة[٧٢]. إضافة إلى ذلك فإن سلطان زنجبار بعد الحماية فَقَدَ سلطته على توجيه السياسة الخارجية للبلاد والتي تولى مهامها المكتب الخارجي البريطاني الذي تولى العلاقات الخارجية للسلطنة مع الدول الأخرى؛ ولذلك ظهر الأثر البريطاني في القضايا السياسية الخارجية لزنجبار، فمثلاً انتقلت حقوق تفتيش السفن في المياه الإقليمية للسلطنة من السلطان إلى الدولة صاحبة الحماية وهي بريطانيا، ولما كانت المسألة ترتبط بعلاقات مع الدول صاحبة السفن، فقد تولت بريطانيا الإشراف على هذه العلاقات[٧٣]. ولذا فقد أصبحت بريطانيا في وضع يمكنها من إجهاض أي نيّة لدى السلطان لبناء علاقات وديّة مع عمان، أو محاولة تطوير هذه العلاقات إلى إعادة توحيد البلدين الذي تخشاه بريطانيا على الدوام.

وفي عمان وقعت بريطانيا معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة مع سلطان عمان

فيصل بن تركي وذلك في شعبان ١٣٠٨هـ/ مارس ١٨٩١م، تعهد فيها السيد فيصل بعدم التخلي أو التنازل عن أي من أراضي عمان إلى غير الحكومة البريطانية[٧٤]. والواقع أن هذه المعاهدة هي معاهدة حماية غير معلنة؛ لأن إعلان الحماية يناقض التصريح البريطاني الفرنسي سنة ١٨٦٢م، والذي يؤكد على سلامة أراضي سلطنة عمان، ولذا فضلت بريطانيا أن تتضمن الاتفاقية بنوداً سرية يتم التوقيع عليها بشكل سري خوفاً من أن تثير فرنسا المتاعب في وجه بريطانيا، ولذا فقد بقي هذا الاتفاق سرياً، ولم تعلن نصوصه إلا في عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م عندما بدأت بريطانيا وفرنسا في حل المشكلات السياسية العالقة بينهما[٧٥]. إن هذه المعاهدة التي كثرت فيها المواد المقيدة تعني في مضمونها خضوع السلطان للحكومة البريطانية، وانقلاب النفوذ البريطاني إلى حكم غير مباشر يتولاه المقيم البريطاني في الخليج ومساعدوه في عمان، ولعل آخر بند فيها هو التعهد الملحق بالاتفاقية الخاص بعدم التنازل عن أي منطقة من أرضه لأي قوة أخرى غير الحكومة البريطانية.

وبعد إعلان الحماية على زنجبار وتوقيع معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة مع سلطان عمان تكون بريطانيا قد اطمأنت إلى عدم ظهور محاولات أخرى لإعادة توحيد البلدين، وبموجب ذلك أيضاً فإن سلطان كل من البلدين لا يجرؤ على الحديث في هذا الموضوع، ومثالاً على ذلك ما حصل للسيد حمد بن ثويني سلطان زنجبار (١٣١١-١٣١٤هـ/ ١٨٩٣-١٨٩٦م) عندما وبّخه القنصل البريطاني في زنجبار على استقباله بعض المعارضين لحكم السيد فيصل بن تركي في عمان، وعندما أغدق عليهم الهدايا، كما يذكر أيضاً أنه زودهم بالأسلحة، وأخبره القنصل بأن عليه أن يدرك أن قرار تقسيم أملاك السيد سعيد يعد نهائياً، وأن الحكومة البريطانية لا تود إثارة هذا الموضوع مرة أخرى، فأبدى السلطان تفهمه لذلك، ووعد أنه لن يستقبل معارضين أو مشايخ من عمان مرة أخرى، وليس لديه نية للتآمر ضد السلطان فيصل الذي يكن له كل احترام وتقدير، وأن الأسلحة التي

أعطاها إياهم كانت عبارة عن هدايا أعطيت لهم لغرض استخدامها في الأعياد، وليس في الأغراض العسكرية [٧٦]. ويتضح من ذلك مدى قلق بريطانيا من مجرد التفكير في ضم زنجبار إلى عمان مما يعني تقويتها ضد دولة الحماية، وهو أمر ترفضه بريطانيا التي تسعى دائماً إلى تثبيت الانفصال وعدم العودة إلى أوضاع ما قبل التقسيم.

الخاتمة:

استطاع السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي أن يضم إلى حكم عمان منطقة ساحل شرق إفريقية، ونقل عاصمة حكومته من مسقط إليها، وتبنى سياسة الانفتاح على الأمم الأخرى وبخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي، والتي أتاحت الفرصة لبعض القوى أن تؤسس لها نفوذاً في دولته، وبخاصة بريطانيا التي وقع معها سلسلة من المعاهدات أدت في النهاية إلى إضعافه والتمكين للسياسة البريطانية في بلاده، وتوفي السيد سعيد دون أن يسمي خليفة له؛ مما أدى إلى وقوع الاختلاف والتنافس بين أبنائه، الذي استغلته بريطانيا، وعرضت وساطتها لحل الخلاف، تلك الوساطة التي تمخضت عن تقسيم أملاك السيد سعيد بين أبنائه: ماجد بن سعيد على زنجبار، وثويني بن سعيد على عمان، ذلك القرار الذي تبنته بريطانيا أوجد مراكز حكم غير متكافئة، فهناك مناطق غنية في زنجبار ومناطق فقيرة في عمان تعتمد على إعانة مالية تقدمها زنجبار، بموجب قرار التقسيم، والتي أصبحت وسيلة ضغط تستخدمها بريطانيا وقت الحاجة ضد البلدين، وبذلك ازداد النفوذ البريطاني في البلدين بسبب الضعف الذي أصاب عمان بعد التقسيم.

وأصبحت العلاقة بين عمان وزنجبار علاقة مالية فقط يشوبها التوتر السياسي وبخاصة في عهد كل من ثويني وابنه سالم والسيد ماجد، ولم يذكر أن تعدت العلاقات خارج هذا الإطار، ثم مع مرور الوقت بدأت العلاقة بين البلدين تتسم بالود، وبخاصة بعد أن تكفلت بريطانيا بدفع المعونة المالية إلى سلطان مسقط أثر نجاحها في توقيع معاهدتي منع تجارة الرقيق مع كل من سلطان عمان تركي بن سعيد

وسلطان زنجبار برغش بن سعيد، والتي أسهمت في ترسيخ الانفصال، حيث توقفت التجارة المشروعة بين البلدين من جراء التفتيش الذي أصبحت تقوم به السفن البريطانية، وأصبحت السفن العربية يتم توقيفها من قبل البحرية البريطانية للتفتيش والتعطيل والمضايقة.

ومهما يكن من أمر فإن العلاقة بين البلدين شابها التوتر تارة، والهدوء والود الذي اقتصر على تبادل الهدايا تارة أخرى، ووقفت بريطانيا بالمرصاد لأي محاولة لإعادة توحيد البلدين أو مجرد الحديث عنه، وظلت الأوضاع على ذلك حتى سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، عندما أعلنت بريطانيا حمايتها على زنجبار، وسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م عندما وقعت معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة مع سلطان عمان. وبذلك أصبحت السياسة في البلدين تسيران وفق التوجيه البريطاني.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(١) آل المزروعي: أسرة عمانية تنحدر من قبيلة قحطانية ترجع إلى زيد بن كهلان، وهي من الأسر التي حكمت ممباسة وما حولها في ساحل شرق إفريقية بتعيين من اليعاربة حكام عمان بعد نجاحهم في طرد البرتغاليين منها سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨م، وبعد أن ضعفت سلطة حكام عمان على مناطق ساحل شرق إفريقية، نزعت هذه الأسرة إلى الاستقلال عن عمان، وقد عانى السيد سعيد بن سلطان كثيراً قبل إخضاع هذه الأسرة. انظر:
الأمين بن علي المزروعي: مخطوط ولاية المزارعة في إفريقية الشرقية، موجود في مكتبة جامعة أم القرى تحت رقم ٢٠٩٤، ورقة رقم ١ وما بعدها.

(٢) جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقية ١٧٤١-١٨٦١م، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص٢٠٥-٢٥٦؛ أحمد حمود المعمري: عمان وشرق إفريقية، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١، ص٧٣.

(٣) Pearce, F. B., Zanzibar the Island Metropolis of Eastern Africa (London, 1967), p. 120;
رودلف سعيد روت: سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان: ١٧٩١-١٨٥٦م، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص١١٥.

(٤) جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٨؛ المعمري، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

(٥) Lyne, R. N., Zanzibar in contemprary times, (London, 1905), pp. 33-34; Pearce, F. B, op. cit, p. 118.

(٦) عبد الله صالح الفارسي: البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الثانية، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٧٢؛ حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، ص٢٠٢-٢٠٣؛ بنيان سعود تركي: الجالية الهندية في شرق إفريقية ١٨٢٣-١٨٥٦م، مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد١٣، يوليو ١٩٩٤م، ص١٥-١٧.

(٧) جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٢١٤؛ روت، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٨) للمزيد من التفصيل عن هذه الاتفاقيات انظر:
(British Museum) 15/58/20. pp. 1-6.
المعاهدات الجارية فيما بين الدولة الإنجليزية وسلاطين مسقط.

(٩) روبرت جيران لاندن: عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٩٨٩م، ص٥٨؛ بنيان سعود تركي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

(١٠) Sheriff, A., Salves spices and Ivory in Zanzibar Integration of an East Africa Commercial Empire mto the world Economy 1770-1873, Western African studies m (London, 1987), p.201.

(١١) جون. ب. كيلي: بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م؛ ترجمة محمد أمين عبد الله، جـ٢، وزارة التراث والثقافة في عمان، مسقط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص١٧١.

(١٢) الفارسي، مصدر سبق ذكره، ص١٦١. الجدير بالذكر أن السيد سعيد عندما سافر إلى مسقط أناب عنه في حكم زنجبار ابنه خالد الذي توفي في نفس السنة التي غادر فيها السيد سعيد؛ أي: في صفر ١٢٧١هـ/ نوفمبر



١٨٥٤م، وانتقلت شؤون الحكم إلى ماجد بن سعيد الذي يعد أكبر أبناء الإمام الذين يقطنون زنجبار. وكان هذا الإجراء بتأييد من الإنجليز. انظر: سالمة بنت سعيد: مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٩٧٤م، ص١٥٠؛ جاد طه: دور بريطانيا وألمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، بحث في كتاب العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ص١٠٢.

(١٣) مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

(١٤) حميد بن محمد بن رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ص٤٦٠-٤٦١؛
Coupland, R., Exploitation of East Africa 1850-1890, (London, 1939), p. 70.

(١٥) الفارسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٣؛
Bennett, N. R., A History of the Arab state of Zanzibar, (London, 1978), p.p. 66.

(١٦) Ibid.

(١٧) جاد طه، مرجع سبق ذكره، ص٧.

(١٨) سمير أبو ياسين: العلاقات العمانية البريطانية: ١٧٩٨-١٨٥٦م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٠٦-٢٠٧؛ إسماعيل ياغي: العلاقات العمانية البريطانية في القرن التاسع عشر، مجلة دارة الملك عبد العزيز، السنة السادسة، العدد الثالث، جمادى الثانية، ١٤٠١هـ/ أبريل ١٩٨١م، ص١٣٥.

(١٩) (IOR) L/P & S/18/B. 118;

السيد رجب حراز : بريطانيا وشرق إفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص٣٥.

(٢٠) كيلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

(٢١) سلطان بن محمد القاسمي : تقسيم الإمبراطورية العمانية : ١٨٥٦-١٨٦٢م، مؤسسة البيان، الطبعة الأولى، دبي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٧٤.

(٢٢) (IOR) R/15/I/163, No. 2, letter froom th Viceroy of India to saiyid Thuwaini of Muscat, April 1861.

(٢٣) Ibid . may 15 1861.

(٢٤) (IOR) L/P/s/18/B 150 A.

(٢٥) سنى الطائي : صلات عمان بشرق إفريقية في العصور الحديثة، بحث مستل من أبحاث ندوة عمان في التاريخ، مسقط، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٧.

(٢٦) صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤م، ص١٣٤؛ مديحة أحمد درويش : سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق، الطبعة الأولى، جدة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص١٢٥.

(٢٧) كان السيد سلطان بن أحمد سلطان عمان قد سيطر على جوادر وبندر عباس على الساحل الفارسي، وكل من جزيرتي هرمز وقشم، وذلك سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، وكان السيد سعيد قد ورثهما عن والده، إلا أن الفرس استغلوا وجوده في زنجبار، فاستولوا على هذه المناطق سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م، فعاد السيد سعيد من هناك محاولاً استعادتها عن طريق القوة، ولكنه فشل بسبب تخلي بريطانيا عنه ومنعها شيوخ الساحل العماني من مساعدته بحجة الإخلال بالأمن البحري، فاضطر السيد سعيد أن يقبل المفاوضات بالشروط الفارسية، والتي عدت تلك المناطق

جزءا من البلاد الفارسية، وتأجيرها لعمان لمدة عشر سنين قابلة للتجديد. والشيء الملفت للنظر هو موقف الإنجليز، ولعلهم اتخذوا هذا الموقف تمشياً مع سياستهم في إضعاف السلطنة وتمزيقها. لمزيد من التفصيل انظر: ابن رزيق، مصدر سبق ذكره، ص٥٥٢؛ كيلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٧، مديحة درويش، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

(٢٨) أبرمت الاتفاقية المذكورة بين ثويني بن سعيد نائباً عن أبيه سعيد بن سلطان، وعبد الله بن فيصل نائباً عن أبيه الإمام فيصل بن تركي، وذلك في واحة البريمي، والتي نصت على التزام حكومة مسقط بدفع اثني عشر ألف ريال نمسوي إلى جانب متأخرات بحدود ستة آلاف ريال نمسوي، مقابل التزام السعوديين بمساعدة عمان في الدفاع عن أراضيه، كما تم الاتفاق على أن يساعد الطرفان بعضهما بعضاً في حالة الدفاع عن النفس ضد عدو ثالث، والعمل معاً في الهجوم على ذلك الطرف. لمزيد من التفصيل انظر:
عبد الفتاح حسن أبو عليّة: الدولة السعودية الثانية، دار الأنوار، الطبعة الثانية، الرياض، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ص١٤٥؛ أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت، ص٥٣.

(٢٩) Coupland , R., op. cit , p. 14 .

(٣٠) IOR) R/15/6/4. P. R. to S. G. B. No 36 of 1866;
عبد الله بن حميد السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، صححه وعلق عليه إبراهيم طفيش الجزائري الميزابي، جـ٢، مطبعة الشباب، القاهرة، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠م، ص٢٣٤.

(٣١) (IOR) R/15/6/4 . P. R. to S.G. B. No. 36 of 1866.

(٣٢) أرشيف زنجبار، بدون رقم، رسالة السيد ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ٥/ ١٢/ ١٢٨٣هـ، الموافق ١٣/ ٤/ ١٨٦٧م.

(٣٣) أرشيف زنجبار، بدون رقم: رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ٢٤/ ١٢/ ١٢٨٣هـ، الموافق ٢٨/ ٤/ ١٨٦٧م.

(٣٤) أرشيف زنجبار، بدون رقم: رسالة من السيد ماجد بن سعيد إلى حاكم عام الهند ١٣/ ٤/ ١٢٨٤هـ، الموافق ١٣/ ٨/ ١٨٦٧م.

(٣٥) (IOR) R/15/6/4 . P. R. to S.G. B. No. 36 Sptambr 1866.

(٣٦) تركي بن سعيد تولى الحكم في عمان خلال الفترة من ١٢٨٧-١٣٠٥هـ/ ١٨٧١-١٨٨٨م، تخللها بعض الانقطاع القصير حيث ناب عنه في الحكم أخيه عبد العزيز أثناء مرضه واعتزاله في جوادر على الساحل الفارسي، وكان مولده سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، وهو الابن الخامس للسيد سعيد من أم حبشية، وكان والياً على ميناء صحار في عهد أبيه، وظل في هذا المنصب إلى أن عزله أخوه ثويني بعد وفاة أبيه، وعرف بالحزم ورباطة الجأش، نفي عن عمان في عهد السيد ثويني وابنه سالم، ثم عاد مدعوماً من بريطانيا، وسيطر على الحكم بعد عدة معارك خاضها مع الإمام عزان بن قيس، أشهرها موقعة مطرح التي قتل فيها الإمام ومهدت الطريق للسيد تركي بالسيطرة على الحكم. انظر:
المطوع: مخطوط عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، موجود في مكتبة (أرامكو) تحت رقم ٩٥٣٤/ A، ورقة ١١٢؛ سالم بن حمود بن شامس السيابي: العنوان عن تاريخ عمان، د.ت، ص٣٤٠؛ لانداو، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٩.

(٣٧) Kumar, R., India and the persian Gulf region. Astudy in British imerial policy, (Bombay 1955), p. 41-42;
كيلي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٢.

(٣٨) (IOR) R/15/6/1, 16 October 1867;
جمال قاسم: الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية: ١٨٤٠-١٩١٤م، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، ص١٠٠.

(٣٩) (IOR) R/15/6/1. G.i to P. A. Muscat 3 August 1867.

(٤٠) (IOR) R/15/6/1. P. A Zinzibar to G. i, 21 October 1867.

(٤١) أرشيف زنجبار، رقم ١٠٤، رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في ٣٠/ ٧/ ١٢٨٤هـ الموافق ٢٦/ ١١/ ١٨٦٧م.

(٤٢) أرشيف زنجبار، رقم ٥٠٢، رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في ٢١ رمضان ١٢٨٤هـ الموافق ١٥/ ١/ ١٨٦٨؛ رسالة أخرى من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ٨ ذي القعدة ١٢٨٤هـ.

(٤٣) أرشيف زنجبار، رقم ٩٣، منشور أصدره ماجد بن سعيد في ٤ ذي الحجة ١٢٨٤هـ الموافق ١/ ٤/ ١٨٦٨م.

(٤٤) أرشيف زنجبار، بدون رقم، رسالة من سالم بن ثويني إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ١١ ذي الحجة ١٢٨٤هـ الموافق ٨/ ٤/ ١٨٦٨م.

(٤٥) لوريمر - ج. ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ٢، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ص ٧٤٦.

(٤٦) القبائل الهناوية: هم عرب الجنوب، أو القبائل اليمانية، والذي يتبع معظمهم المذهب الإباضي. والمعروف أن المجتمع العماني يضم تجمعين قبليين، هما: القبائل الهناوية، والقبائل الغافرية، وهم عرب الشمال أو القبائل النزارية، ويتبع معظمهم مذهب أهل السنة، وقد اعتمد السيد سالم على تأييد هذه القبائل، وظلت القبائل الهناوية تتطلع دائماً إلى بعث الإمامة الإباضية كلما ضعفت سلطة السلطان، ولذا فقد دعمت هذه المرة عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، وهو فرع من أسرة البوسعيد، كان والياً على الرستاق، ووقع عليه اختيار علماء الدين وزعماء القبائل الهناوية، وعقدت له البيعة في جمادى الثانية ١٢٨٥هـ/ أكتوبر ١٨٦٨م، وهو أول إمام تعقد له البيعة في مسقط، حيث

كانت تعقد في المدن الداخلية مثل الرستاق ونزوى وبهلى، حيث كان النفوذ الإباضي في الداخل أبلغ تأثيراً منه في الساحل.
لمزيد من التفصيل انظر :
السالمي، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٤١ وما بعدها؛ كيلي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٢.

(٤٧) السالمي، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٤٤؛
Kumar, R., op. cit, p. 48.

(٤٨) السالمي، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٤٥.

(٤٩) السالمي، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٤٦. الذي يذكر أن بعض الأعيان قام بالتوسط بين سالم وعزان بن قيس، وتم عقد صلح بينهما يقضي بأن يكون سالم السلطان وعزان سيف دولته - أي الوزير المفوض وقائد الجيش -، وكان ذلك في ٢١ جمادى الآخرة ١٢٨٥هـ، الموافق أكتوبر ١٨٦٨م، ويذكر أيضاً أن سالماً جاءه من يخوِّفه من الإقامة في البلد، ونصح له بأن ينجو بنفسه، فهرب سالم من مسقط في أواخر الشهر المذكور، ويذكر في هذا الصدد أن الثوار لم يقصدوا قتل سالم، وإنَّما هي مكيدة دبرت، فعقدت البيعة لعزان بن قيس إماماً على عمان بعد هرب سالم مباشرة. انظر : المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٥٠) لوريمر، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٥٩-٧٦٠؛
Kumar, R., op. cit, pp. 39-40.

(٥١) لوريمر، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٦٠؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي: ١٢٧٥-١٣٣٣هـ/١٨٥٨-١٩١٤م، دراسة وثائقية، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص١٤٦-١٤٧.

(٥٢) عبد العزيز عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص١٤٢؛ وندل فيلبس: تاريخ

عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، ص١٥٠.

(٥٣) من الأسباب التي عجلت بانهيار إمامة عزان بن قيس حروبه الكثيرة في الداخل والتي استنزفت الحكومة مالياً وحروبه الخارجية وبخاصة ضد السعوديين، ومن الأسباب أيضاً ميل الإمام عزان إلى القبائل الهناوية والضغط على القبائل الغافرية بشكل مباشر وغير مباشر، مما جعل الكثيرين منهم يعادون الإمامة، وأيضاً من الأسباب هيمنة بعض علماء الدين على الحكم مع افتقارهم إلى الخبرة في الشؤون المالية والعسكرية، كما طبقت الإمامة إجراءات صارمة للحصول على الأموال؛ وذلك عن طريق مصادرة الممتلكات بالقوة مما جعل الإمامة محاطة بالأعداء من الداخل.

لمزيد من التفصيل انظر :

السالمي، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٥٣ وما بعدها؛ جمال قاسم: تاريخ الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

(٥٤) محمد شيبة السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت، ص١٥٠؛

(IOR) R/15/6/2, P. A. Muscat to S. G. B. 27 June 1869.

(٥٥) (IOR) R/15/6/36 , letter to S. S. I, no. 52 , Dated , 16 April 1873 ;

(٥٦) (IOR) R/15/6/36, P. R. to G. I, 22 January 1876;

لوريمر، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٩١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص٧٩٢.

(٥٨) للمزيد من التفصيل عن آثار تلك المعاهدة انظر :

عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: علاقة ساحل عمان ببريطانيا، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٢٣٨؛ عمر

سالم بابكور: الإسلام والتحدي التنصيري في شرق إفريقية: ١٢٦١-١٣١٩هـ/ ١٨٤٤-١٩٥٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص٢٠٢ وما بعدها.

(٥٩) المعمري، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

(٦٠) (IOR) R/15/6/163, G. I. to P. R, 12 april 1880;

لوريمر، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٩٢.

(٦١) (IOR) R/15/6/143, P. A. Zanzibar to S. G. B. 8 march 1880.

(٦٢) (IOR) R/15/6/143, P. R. to S.. G. B . 8 April 1881.

(٦٣) (IOR) R/15/6/143, G. I to P. R , 25 June 1881.

(٦٤) (IOR) R/15/6/143, G. I. to P. A Zanzibar April 1881.

(٦٥) (IOR) R/15/6/36, P. R. to G. I, 8 April 1881.

(٦٦) (IOR) R/15/6/14, P. A. Zanzibar to G. I 23 Nov. 1883.

(٦٧) (IOR) R/15/6/14, 11 march 1888;

لوريمر، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ٨٠٢.

(٦٨) (IOR) R/15/6/14, Muscat political agency diary for fortnight ending 8 April 1888; (IOR) R/15/6/14, op. cit , 10 June 1888.

(٦٩) (IOR) R/15/6/14 , diary of th Muscat 24 February 1889.

(٧٠) السيد رجب حراز: إفريقية الشرقية والاستعمار الأوربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ص٥٩١.

(٧١) Coupland, R. , op. cit, p. 485 ; Pearce, F. B. op. cit, p. 240.

(٧٢) صلاح العقاد وجمال قاسم: زنجبار، القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م، ص٢٢٣.

(٧٣) المرجع نفسه؛ حراز، مرجع سبق ذكره، ص٥٩٢ وما بعدها.

(٧٤) (IOR) R/15/6/36, 19 March 1891.

(٧٥) لوريمر، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٨٢١؛ عبد العزيز عبد الغني: سياسة الأمن، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٣-٢٧٤؛ مديحة درويش، مرجع سبق ذكره، ص١٣٩.

(٧٦) (IOR) R/15/6/143 N. 26, 14 February 1894;
وللمغيري راي آخر في موقف السلطان حمد بن ثويني، فقد ذكر أنه هو صاحب مشروع إعادة توحيد البلدين، وأنه عرضه على مستشاريه الذين أكدوا له صواب الفكرة، ورأوا أن يرسلوا لبعض أعيان عمان لاستطلاع آرائهم، الذين قاموا بإرسال وفد منهم للتباحث حول هذا الموضوع مع حمد بن ثويني الذي زودهم بالمال والسلاح للثورة على سلطان عمان. انظر:
سعيد بن علي المغيري: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق عبد المنعم عامر، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢٦٧-٢٦٨.

قائمة بالاختصارات المستعملة في كتابة الوثائق

IOR : India Office Records سجلات مكتب الهند
S.G.B. Secretary to Government of Bombay أمين حكومة بومباي
S.S.I : Secretary of state for India وزير الهند
G.I. : Gevernment of India حكومة الهند
P.R. : Political Rsident المقيم السياسي
P.A. : Political Agent الوكيل السياسي

فهرس المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة :

أ - الوثائق العربية :

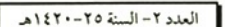
١ - أرشيف زنجبار، بدون رقم، رسالة من السيد ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ٥/ ١٢/ ١٢٨٣هـ، الموافق ١٣/ ٤/ ١٨٦٧م.
٢ - أرشيف زنجبار، بدون رقم، رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ٢٤/ ١٢/ ١٢٨٣هـ الموافق ٢٨/ ٤/ ١٨٦٧م .
٣ - أرشيف زنجبار، بدون رقم، رسالة من ماجد بن سعيد إلى حاكم عام الهند في ١٣/ ٤/ ١٢٨٤هـ، الموافق ١٣/ ٨/ ١٨٦٧م.
٤ - أرشيف زنجبار، رقم ١٠٤، رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في ٣٠/ ٧/ ١٢٨٤هـ، الموافق ٢٦/ ١١/ ١٨٦٧م.
٥ - أرشيف زنجبار، رقم ٥٠٢، رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في ٢١/ ٩/ ١٢٨٤هـ، الموافق ١٥/ ١/ ١٨٦٨م .
٦ - أرشيف زنجبار، رقم ٥٠٢، رسالة من ماجد بن سعيد إلى القنصل البريطاني في ٨/ ١١/ ١٢٨٤هـ.
٧ - أرشيف زنجبار، رقم ٩٣، منشور أصدره ماجد بن سعيد في ٤/ ١٢/ ١٢٨٤هـ الموافق ١/ ٤/ ١٨٦٨م .
٨ - أرشيف زنجبار، بدون رقم، رسالة من سالم بن ثويني بن سعيد إلى القنصل البريطاني في زنجبار في ١١/ ١٢/ ١٢٨٤هـ، الموافق ٨/ ٤/ ١٨٦٨م.

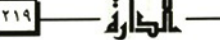
ب - الوثائق الأجنبية :
وثائق سجلات مكتب الهند بلندن(IOR)

- R/15/I/163.
  - No. 2., letter froom Viceroy of India to saiyid Thuwaini of Muscat , April 1861.
  - ,, ,, ,, May 15 1861.
- (IOR) R/15/6/4 .
  - P. R, to S. G. B, No. 36 of 1866.
  - P. R, to S. G. B, No. 36 Septmbr 1866.
- (IOR) R/15/6/1.
  - Translation of letter adresed H. H sayid salim of Muscat 16 October 1876.
  - G. I to P. A. Muscat 3 august 1867 .
  - P. A. Zinzibar to G. I, 21October 1876.
- (IOR) R/15/6/2 . P. A. Muscat to S. G. B, 27 june 1869.
- (IOR) R/15/6/36 . letter to S. S. I. No 52 dated , 16 April 1873.
  - P. R. to G. I, 8 April 1881.
  - P. R. to G. I, 22 January 1876.
- (IOR) R/15/6/143 , G.I to P. R, 12 April 1880.
  - P. A zanzibar to S. G. B. , 8 March 1880 .
  - P. R. to S. G. B. , 8 April 1881 .
  - G. I to P. R , 25 June 1881 .
  - G. I to P. A Zanzibar April 1881 .
  - P. A. Zanzibar to S .S. I , 14 February 1894.
- (IOR) R/15/6/14 . P. A, Zanzibar to G. I 23 nov 1883.
  - Muscat political agency week ending 11 March 1888.
  - Muscat political agency diary for fortnight ending 8 April 1888.

المصادر والمراجع والبحوث العربية والمعربة :

- الأمين بن علي المزروعي : مخطوط ولاية المزارعة في إفريقية الشرقية، موجود في مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم ٢٠٩٤ .
- أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت . د . ت .
- أحمد حمود المعمري : عمان وشرق إفريقية، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩١هـ/ ١٨٧١م .
- إسماعيل ياغي، العلاقات العمانية البريطانية في القرن التاسع عشر، مجلة دارة الملك عبد العزيز، السنة السادسة، العدد الثالث، جمادى الثانية ١٤٠١هـ/ أبريل ١٩٨١م .
- السيد رجب حراز : بريطانيا وشرق إفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .
- السيد رجب حراز : إفريقية الشرقية والاستعمار الأوربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
- بنيان سعود تركي : الجالية الهندية في شرق إفريقية : ١٨٢٣- ١٨٥٦م، مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد١٣، يوليو ١٩٩٤م .
- جون . ب . كيلي : بريطانيا والخليج : ١٧٩٥ - ١٨٧٠م، ترجمة محمد أمين عبد الله، جـ٢، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
- جمال زكريا قاسم : دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقية : ١٧٤١- ١٨٦١م، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠- ١٩١٤م، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .
- جاد طه : دور بريطانيا وألمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، بحث في كتاب





العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .
- حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- حميد بن محمد بن رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي عبدالله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- روبرت جيران لاندن: عمان منذ ١٨٥٦م مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- رودلف سعيد رويتي: سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦م، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- سمير أبو ياسين: العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨ -١٨٥٦م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .
- سالمة بنت سعيد بن سلطان: مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٥م.
- سالم بن حمود بن شامس السيابي: العنوان عن تاريخ عمان، مسقط، د. ت .
- سعيد بن علي المغيري: جهنية الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق عبدالمنعم عامر، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٥م .
- صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
- صلاح العقاد، جمال قاسم: زنجبار، القاهرة، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٥٩م .
- عبد الله صالح الفارسي: البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبدالله، الطبعة الثانية، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٤٠٢هـ/

١٩٨٢م .
- عبد الله بن حميد السالمي : تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، صححه وعلق عليه إبراهيم طفيش الجزائري الميزابي، جـ٢، مطبعة الشباب، القاهرة، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠م.
- عبدالله صالح المطوع : مخطوط عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، موجود في مكتبة أرامكو تحت رقم ٦٥٣٤/ A .
- عبد الفتاح حسن أبو علية : الدولة السعودية الثانية، الطبعة الثانية، دار الأنوار، الرياض، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : سياسية الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥-١٣٣٣هـ/ ١٨٥٨-١٩١٤م، دراسة وثائقية، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : علاقة ساحل عمان ببريطانية، دراسة وثائقية، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- عمر سالم بابكور : الإسلام والتحدي التنصيري في شرق إفريقية : ١٢٦١-١٣١٩هـ/ ١٨٤٤-١٩٥٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .
- وندل فيلبس : تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م .
- محمد شبيبه السالمي : نهضة الأعيان بحرية عمان، دار الكتاب العربي، القاهرة، د . ت.
- مديحة أحمد درويش : سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- لوريمر . ج . ج : دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ١، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

المصادر والمراجع والبحوث الأجنبية :

- State Zanzibor, (London. Bennett, N. R. A History of the Arab, 1978).
- Exploitation of East Africa 1850 - 1890, (London, Coupland, R-1939).
- Kumar, R, India and the Persian Gulf Region, (Astudy in British Imerialpolicy, (Bombay, 1955).
- Zanzibar in Contempory time, Lyne, R. N. (London, 1950).
- Pearae, F. B. Zanzibar the Island Metropois of Estern Africo, (London, 1976).